جامعة الدول العربية
مكتب الوفد الدائم لدى الامم المتحدة
866 United Nations Plaza, Suite 494, New York, NY 10017

مشروع بيان
رئيس المجموعة العربية
باسم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية

أمام
مؤتمر 2005 لمراجعة معاهدة
منع انتشار الأسلحة النووية

نيويورك
2005/5/27 – 2

السيد الرئيس،

يسعدني باسم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية أن أضم صوتي إلى من سبقوني في تهنئتكم على انتخابكم رئيساً لمؤتمرنا الهام هذا، وإننا على ثقة أن إدارتكم الحكيمة وخبرتكم المتميزة ستقودنا إلى الخروج بالنتائج الإيجابية التي نأمل جميعاً في التوصل إليها .

السيد الرئيس،

ينعقد مؤتمرنا هذا في ظل ظروف تختلف تماماً عن أجواء مؤتمر المراجعة عام 2000 أو مؤتمر التمديد والمراجعة عام 1995. فالتطورات على مدار السنوات الخمس الماضية على الساحة الدولية في مجالات نزع السلاح كانت في مجملها ــ رغم بعض التطورات الإيجابية ــ مثار قلق للعديد من الأطراف ومنها الدول العربية، التي لاحظت تراجعاً خطيراً في تنفيذ الالتزامات الرئيسية للمعاهدة وظهور توجهات معاكسة للمبادئ الأساسية للعلاقات متعددة الأطراف، الأمر الذي آثار الشكوك في فاعلية نظام منع الانتشار وجدواه في تحقيق الأمن لجميع المشاركين فيه .

إن عالمية المعاهدة لم تتحقق بعد، وما تزال الدول النووية تمتلك عشرات الآلاف من الأسلحة النووية ووسائل إيصالها، هذا إلى جانب استراتيجيات وعقائد أمنية وعسكرية تستند إلى السلاح النووي وتبرر استخدامه ضد الدول غير النووية، كما أن مؤتمر نزع السلاح ما زال مجمداً ولم يتم تشكيل لجنة لنزع السلاح في إطاره، ولم تبدأ المفاوضات على اتفاقية لحظر إنتاج وتطوير المواد الإنشطارية، وما زالت الدول النووية لم تتقدم خطوة ملموسة نحو تنفيذ الالتزامات التي تم الاتفاق عليها فيما سمي بالخطوات العملية الثلاثة عشر والقائمة تطول .

السيد الرئيس،

لقد رأت الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية أن تعلن بوضوح موقفها من بعض القضايا المطروحة على مؤتمر المراجعة هذا، وأن تحدد رؤيتها لما تأمل أن يخرج به هذا المؤتمر بما يدعم فعالية المعاهدة ومصداقيتها وبما يحقق تجديد الالتزام بالتنفيذ المتوازن لمحاورها الثلاث الرئيسية وهي نزع السلاح ومنع الانتشار والتعاون الدولي في مجالات الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

إننا نعي تماماً أن الأطراف المختلفة في المعاهدة لديها أهداف مختلفة طبقاً لرؤيتها لأمنها الوطني مما يدعوها إلى التركيز على أحد محاور المعاهدة دون المحاور الأخرى. لذا فالمنطق والواقعية تتطلب منا الخروج بنتائج عملية وإجراءات تنفيذية قابلة للقياس وآليات واضحة على المحاور الثلاث معاً دون تمييز. وليس مقبولاً أن يصدر عن هذا المؤتمر التزامات جديدة محددة في محور ما، مثل منع الانتشار، مقابل صياغة بلاغية بلا مضمون وبلا إجراءات عملية قابلة للتحقق والقياس على محور آخر، مثل نزع السلاح. فعلينا بوضوح أن نعيد التوازن إلى عملية التقدم على المحاور الثلاث.

فعلى محور نزع السلاح، لابد أن تؤكد الدول النووية التزامها بهذا الهدف الرئيسي للمعاهدة. والتزامها بالتحرك الفعال لتنفيذ الخطوات العملية الثلاثة عشرة التي أقرها مؤتمر المراجعة عام 2000 كأساس لقياس التقدم في هذا المجال. والالتزام بمبادئ الشفافية في إجراءات خفض الأسلحة النووية، وأن تكون هذه الإجراءات قابلة للتحقق وغير قابلة للتراجع، وأن تبدأ الدول النووية مفاوضات حقيقية للتوصل إلى صيغة قانونية ملزمة للضمانات الأمنية السلبية (NSA) سواء في إطار المعاهدة أو في إطار مؤتمر نزع السلاح (CD). كما تأمل الدول العربية أن يبدأ حوار متعدد الأطراف حول دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية اليوم وإلى أن نصل إلى إزالتها نهائياً .

وفي إطار الحوار الدائر حول تعميم البروتوكول الإضافي وجعله إلزامياً، نود أن نؤكد أن الدول العربية تدعم من حيث المبدأ تقوية نظام الضمانات، ولكنها ترى في ظل الظروف الدولية والإقليمية الحالية، أهمية استمرار الإنضمام إلى البروتوكول الإضافي على أساس اختياري .

السيد الرئيس،

لا شك أن المحور الثالث لا يقل أهمية بأية حال من الأحوال عن المحورين السابقين، فهو المحور الذي يضمن حق الدول غير النووية غير القابل للتصرف في الحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية ولتحقيق التنمية الحقيقية. وهو حق للدول غير النووية يجب أن تحصل عليه دون تفرقة لذا فإن الدول العربية تضم صوتها إلى الأصوات الأخرى التي أكدت هذا الحق الأصيل للدول في عدم جواز تفسير أي نص في المعاهدة بشكل يؤثر على تطوير الأبحاث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. كما نعبر عن قلقنا العميق من استمرار وتزايد القيود على عمليات تصدير المواد والمعدات

والتكنولوجيا للأغراض السلمية، مما يعيق جهود التنمية وحق الدول غير النووية في هذا التكنولوجيا طبقاً للمعاهدة.

السيد الرئيس،

الموضوع الأخير الذي تود الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية تحديد موقفها منه، هو الموضوع الأكثر أهمية لها على المستوى الإقليمي ، وهو قرار الشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر 1995 واستمرار عدم تحقيق عالمية المعاهدة.

لقد سعت الدول العربية على مدار ثلاثين عاماً إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى وذلك من خلال مبادرات متعددة أطلقتها، ومن خلال مشاريع قرارات عديدة قدمتها في مختلف المحافل الدولية. وقد صدرت عشرات القرارات في كل من الجمعية العامة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تؤيد وتدعم إنشاء المنطقة الخالية من هذه الأسلحة في الشرق الأوسط دون أن يصاحب هذا التأييد أي تحرك دولي حقيقي أو فعال لتنفيذ هذه القرارات. وفي محاولة لتحريك الموقف الدولي في هذا الشأن تقدمت المجموعة العربية إلى مجلس الأمن خلال ديسمبر 2003 ـــ من خلال الجمهورية العربية السورية العضو العربي في مجلس الأمن في تلك الفترة ـ بمشروع قرار حول جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، إلا أن مشروع القرار تم تعطيله بحجة أن الوقت غير مناسب!

واليوم مرت عشر سنوات منذ صدور قرار الشرق الأوسط عن مؤتمر تمديد ومراجعة المعاهدة عام 1995، وهو القرار الذي كان جزءاً أساسياً من صفقة التمديد اللانهائي للمعاهدة، كما أنه كان سبباً رئيسياً وراء انضمام باقي الدول العربية إلى المعاهدة. وقد رحب مؤتمر المراجعة عام 2000 بانضمام الدول العربية كلها إلى المعاهدة ودعا إسرائيل بوصفها الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم بعد ، إلى الإسراع بالانضمام وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ناهيك عن المخاطر البيئية التي تتعرض لها المنطقة نتيجة وجود منشآت إسرائيلية لا تخضع لأي رقابة دولية أو أي إشراف من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

ولا يسعنا الآن إلا التعبير عن الأسف أن شيئاً من هذا لم يتحقق، لذا فالمجموعة العربية تطالب المؤتمر بإفساح وقت كاف لمناقشة الإجراءات اللازمة والكفيلة بوضع هذا القرار موضع التنفيذ، والاتفاق على آلية عملية قابلة للتطبيق لتحريك الموضوع، وإنشاء هيئة فرعية في إطار اللجنة الثانية تختص

بهذا الموضوع، وإنشاء لجنة داعمة STANDING COMMITTEE تتولى متابعة تنفيذ ما يتم التوصل إليه في هذا الشأن فيما بين دورات المؤتمر.

كما تطالب المجموعة العربية الدول النووية ـ خاصة الدول الثلاث التي تبنت قرار الشرق الأوسط ـ بتحمل مسؤولياتها وتأكيد التزامها بالقرار، وأن تعلن بما لا يقبل الشك التزامها في إطار المادة الأولى (I) والمادة الرابعة (IV) من المعاهدة أنها تمتنع تماماً عن نقل أية معدات أو معلومات أو تسهيلات أو أجهزة نووية أو أية تقنيات أو مساعدات علمية في المجالات النووية إلى إسرائيل مادامت ترفض الانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية للضمانات الشاملة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد الرئيس،

إن الدول العربية في إطار اقتناعها التام بخطورة امتلاك الأسلحة النووية ورفضها لها ، وكذلك في ضوء قرار الشرق الأوسط وتأكيدات المجتمع الدولي وعلى رأسه مؤتمرات المراجعة بدعمها لمبادرة جعل الشرق الأوسط منطقة خاليه من أسلحة الدمار الشامل ، قد قامت كلها بالموافقة على تمديد المعاهدة وعلى الانضمام إلى المعاهدة بلا استثناء. لذا فهي ترى أن تنفيذ قرار الشرق الأوسط يتعلق مباشرة برؤية الدول العربية لأمنها الوطني وللأمن الإقليمي، والدول العربية لا تسعى إلى استصدار قرارات من المؤتمر إذا لم تكن هناك نية لتطبيقها وتنفيذها. ولكنها تؤمن أن هذه القضية لا يجب أن تكون مطلباً عربياً فقط ، بل يجب أن تكون مطلباً دولياً تسعى جميع الدول إلى تنفيذه إذا كانت هناك رغبة حقيقية في تحقيق الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.

وشكراً السيد الرئيس ،،،